العرب
الجمعة 2020/05/08
السنة 42 العدد 11696

أردوغان في مرمى حملة جديدة تشنها المعارضة التركية

الحكومة تتلاعب بتقارير البطالة وتعتمد لغة الانقلاب للتغطية على فشلها

كشفت المعارضة التركية أن خطابات الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية وطريقة تعاملهم مع الأزمة الناتجة عن تفشي وباء كورونا بترك الأولويات مقابل التركيز على مخاوفهم السياسية دليل واضح أن النظام لا يرى نورا في نهاية نفق أزمته، وشككت المعارضة في تقارير حول البطالة كما استنكرت توظيف لغة الانقلاب لمهاجمة الخصوم.

كمال كليتشدار أوغلو: مغالطات الحكومة تهدف للتخفيف من تداعيات الأزمة

أنقرة – تشن المعارضة التركية حملة جديدة ضد الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية الحاكم حيث شككت في تقارير حول البطالة صادرة عن الحكومة متهمة إياها بالتلاعب بالأرقام الحقيقية، كما وجهت انتقادات حادة لمدى هوس أردوغان بفكرة الانقلاب والدوران الدائم في فلك نظرية المؤامرة والتصرف على هذا الأساس باعتماد أساليب الترهيب والتخويف ضد الشعب التركي.

وكذبت المعارضة التركية الأرقام والبيانات التي وردت في تقرير رسمي بشأن البطالة في البلاد حيث شككت في تلك المعطيات مع اتهام الحكومة بالتلاعب بأعداد البطالة وبالتعتيم على الحقيقة.

صاروهان أولوتش

أنتم تنهون أنفسكم، لا أحد يحتاج إلى انقلاب للتخلص منكم

وقال كمال كليتشدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض، إن الحكومة تلاعبت بالتقرير الأخير حول البطالة بهدف التخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها من قبل أزمة كورونا وزادت حدة مع تفشي الوباء في البلاد.

وذكر التقرير الحكومي أن عدد الذين فقدوا وظائفهم في تركيا بسبب جائحة كورونا وصل إلى 223 ألف شخص، فيما تشكك المعارضة في ذلك كاشفة أن العدد الحقيقي لأماكن العمل التي أغلقت وفق قرار حكومي بسبب كورونا بلغ 144 ألفا.

وأكدت المعارضة أن عدد الذين أحيلوا على البطالة يقدر بنحو 504 آلاف حلاق وحوالي 982 ألف عامل توصيل، و523 ألف موظف في المراكز التجارية. ويعد قطاع المقاهي والمطاعم أكثر القطاعات تأثرا بسبب الجائحة إذ نجم عن ذلك إحالة قرابة مليون و900 ألف شخص على البطالة.

ويتوقع الخبراء والمتابعون أن يتضاعف عدد العاطلين البالغ في الفترة الأخيرة 6 ملايين شخص بمجرد انتهاء الأشهر الثلاثة التي حددتها الحكومة لمنع الشركات الخاصة من طرد موظفيها.

ووجد أردوغان نفسه في مرمى انتقادات المعارضة مرة أخرى بسبب السياسة التي اعتمدها للتعامل مع أزمة جائحة كورونا، حيث يقول المعارضون إن الرئيس التركي تفنن في إهدار صناديق العاطلين عن العمل إذ وجهها للبنك المركزي.

ولا تقف الانتقادات والحملات التي تشنها الأحزاب والشخصيات المعارضة على الجوانب الاقتصادية لسياسات أردوغان وحزب العدالة والتنمية بل تشمل أيضا المسائل السياسية، خاصة في ما يتعلق بتعامل الرئيس التركي مع خصومه ومنتقديه معارضيه والرد عليهم دائما من خلال توظيف نظرية المؤامرة وتلفيق تهمة الانقلاب التي باتت جاهزة يخرجها أردوغان في كل مناسبة أزعجه فيها صوت معارضيه أو تحركاتهم ورعب في التخلص منهم.

وقال محرم إينجه مرشح حزب الشعب الجمهوري للانتخابات الرئاسية السابقة، وهو أكبر أحزاب المعارضة التركية، موجها كلامه لأردوغان "دعك من هذا الانقلاب، ونشط حركة التجارة، وطبق الديمقراطية، واعمل على استقلال القضاء، وآمن بسيادة القانون، ونم الاقتصاد، ولو لم يحدث ذلك سيعطيك الشعب ضربة من خلال الصندوق".

وأوضح إينجه، في تصريحات صحافية، أن "نظام أردوغان يسعى للمتاجرة بهوس الانقلاب، فنحن ندرك جيدا الفخ الذي نصبه العدالة والتنمية لبلادنا وشعبنا وجيشنا عندما كان شريكا لجماعة فتح الله غولن من ادعاء وهم الانقلاب والأدلة الزائفة".

وخلال الفترة الماضية، عمد أنصار حزب العدالة والتنمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي للحديث عن محاولة انقلاب على النظام في تركيا.

ووصف صاروهان أولوتش، نائب رئيس الكتلة النيابية لحزب الشعوب الديمقراطي، الادعاءات حول وجود مخطط للانقلاب على نظام أردوغان بأنها "مجرد شائعات مقصود ترويجها".

وأكد أولوتش، في تصريحات صحافية، "نحن نعلم جيدا ما تقوم به السلطة التنفيذية وما هدفها من تلك الشائعات، فقد أطلقت شرارة ادعاءات وجود محاولة انقلاب، ولكن لا أساس لها من الصحة نهائيا".

واعتبر أن "النظام يحاول إظهار نفسه في موقف الضحية، من خلال الترويج لادعاءات وشائعات عن وجود محاولة انقلاب وهمي، في حين أنه لا يوجد شيء كهذا".

وقال "أنتم تنهون أنفسكم بأيديكم، لا أحد يحتاج إلى التخطيط لانقلاب للتخلص منكم".

وأثار حديث النظام التركي عن وجود خطط للانقلاب استياء واسعا في الأوساط الشعبية والسياسية التركية التي استنكرت هذا الأسلوب في التعامل مع كل رأي مخالف لتوجهات وسياسات أردوغان وحزب العدالة والتنمية، والذي تكون نتيجته قمع المعارضة وتوجيه الاتهامات بالتخطيط أو المشاركة أو التورط في الانقلاب إلى جانب عزل المسؤولين المحليين وإقصاء الخصوم من المناصب العليا في البلاد وكذلك حملات الطرد من الوظائف مثلما حدث إثر الانقلاب الفاشل في عام 2016.

وانضم إلى قائمة المنتقدين لاستعمال أردوغان وحكومته لغة الانقلاب حليف الأمس أحمد داود أوغلو الذي شغل في السابق منصب رئيس للوزراء في تركيا وكان أحد أبرز قيادات حزب العدالة والتنمية ثم اختار صفوف المعارضة عندما أنشأ حزب المستقبل.

وقال داود أوغلو "يحاولون جعل تركيا دولة أقزام عبر إشاعة مناخ الخوف في أوساط الشعب وتحويل السلطة الحاكمة إلى شركة دعاية"، مستنكرا ترويج النظام وأذرعه الدعائية للشائعات حول التخطيط لانقلاب جديد في تركيا.

وتابع، في مقابلة صحافية الثلاثاء، "هذا الوضع الذي يحول بلدنا إلى دولة أقزام، ويحول السلطة الحاكمة إلى شركة دعاية، يؤدي حقا إلى تكوين صور مأساوية، لأن الدول ينبغي أن تدار بالجدية وليس بالحملات الدعائية".

واعتبر أن الخطاب الذي يستعمله الرئيس التركي والحزب الحاكم ليس سوى مساع ومحاولات لإضفاء شرعية على "ميولهم الاستبدادي".

وأفاد بأن "من عجزوا عن إدارة المصائب الكبيرة التي حلت بالبلاد منذ نهاية فبراير الماضي، ولا يعرفون كيف سيسيطرون على الأضرار والفاتورة الثقيلة خلال الأشهر المقبلة، يحاولون اللجوء إلى طرق ما من أجل التلاعب في الأجندة السياسية".

ترامب يعطل قرار الكونغرس للتحرك بحرية ضد إيران

واشنطن – استخدم الرئيس الأميركي دونالد ترامب حقه في تعطيل قرار في مواجهة أعضاء الكونغرس الديمقراطيين وكذلك الجمهوريين الذين يريدون الحد من هامش تحركه العسكري ضد إيران.

وكان مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني الذي يتمتع بنفوذ كبير، في ضربة أميركية في العراق أدى إلى تصاعد التوتر بين البلدين المتعاديين أساسا، وأثار مخاوف من مواجهة عسكرية مباشرة.

وقدمت المعارضة الديمقراطية في الكونغرس حينذاك نصا يهدف إلى الحد من صلاحيات الرئيس ولقي دعم عدد من الجمهوريين، ما شكل ضربة قاسية للبيت الأبيض.

وفي مجلس الشيوخ، ضم ثمانية من هؤلاء الجمهوريين أصواتهم إلى الديمقراطيين.

وعند إعلان تعطيله للقرار كما كان متوقعا، دان ترامب القرار الذي وصفه بـ"المهين" معتبرا أن خصومه السياسيين قاموا بتصميمه لشق حزبه مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي يفترض أن تجرى في الثالث من نوفمبر المقبل.

وعبر في بيان، طغت عليه لهجة انتقامية، عن أسفه "لأن بعض الجمهوريين الذين صوتوا على النص دخلوا في لعبة" الديمقراطيين.

وينص القرار الذي تم تبنيه على أن رئيس الولايات المتحدة لا يمكنه دفع عسكرييه أو "أي طرف من حكومته أو جيشه" إلى "أعمال عدائية ضد جمهورية إيران الإسلامية"، بدون "موافقة صريحة" من الكونغرس، بشكل إعلان حرب أو ضوء أخضر محدد.

ويرى ترامب أن النص "يضر بشكل كبير بقدرة الرئيس على حماية" الولايات المتحدة وحلفائها.

وكتب "نعيش في عالم معاد تتغير فيه التهديدات باستمرار والدستور يعترف بأن الرئيس يجب أن يكون قادرا على استباق أفعال خصومنا والتحرك بشكل سريع وحاسم لمواجهتها". وأضاف "هذا ما فعلته!".

ولا خلاف داخل الطبقة السياسية الأميركية على أن الجنرال سليماني كان "المهندس الرئيسي" لنشاطات زعزعة الاستقرار في العالم التي تُتهم بها إيران. لكن الديمقراطيين رأوا أن عملية تصفيته كانت "استفزازية وغير متكافئة".

وبعد رد إيران التي استهدفت قواعد يستخدمها الجيش الأميركي في العراق بدون أن يسقط قتلى، تراجع التوتر قليلا.

وتؤكد إدارة ترامب أن حملة الضغوط القصوى التي تشنها ضد طهران وعقوبات غير مسبوقة وكذلك قتل سليماني في الثالث من يناير "أعادت الردع ضد الجمهورية الإسلامية".

لكن التوتر بين البلدين ما زال كبيرا كما يبدو من التصعيد الكلامي الأخير بعد حادث بين سفن أميركية وزوارق سريعة إيرانية في الخليج.

وعبر السناتور الديمقراطي تيم كاين عن أسفه لأن الرئيس قرر عرقلة نص "يمكن أن يساعد في تجنب حرب غير مجدية في الشرق الأوسط".

ودعا كاين أعضاء الكونغرس إلى تجاوز التعطيل الرئاسي. لكن احتمال نجاح مبادرة من هذا النوع ضئيل لأنه يتطلب تأييد ثلثي أعضاء كل من المجلسين.

وواجه دونالد ترامب ضربة في السياسة الخارجية من قبل في 2019. فقد تبنى الكونغرس قرارا يطالب بإنهاء الدعم الأميركي للتحالف العسكري السعودي في الحرب في اليمن، باستثناء العمليات التي تستهدف الجماعات الجهادية. وقد قام بتعطيله أيضا.

لا تنازل عن الصلاحيات

الشرطة تشتبه في احتيال إسلاميين للحصول على مساعدات في برلين

برلين – داهمت الشرطة الألمانية الخميس، شققا في برلين تعود إلى عدد من الإسلاميين المشتبه بهم في عملية احتيال تخص مساعدات اقتصادية لمواجهة فايروس كورونا المستجد، وفق ما أعلنت النيابة المحلية.

وذكرت أن هذا الإجراء يتعلق بخمسة أشخاص "ينتمون إلى الوسط السلفي في برلين"، وبخاصة "النواة الصلبة" لمسجد إسلامي قديم مثير للجدل في العاصمة، هو فوسيلي.

ويشتبه في أن المسجد مثّل مكان إيواء لعدد من الإسلاميين الذين يصنفون بالخطرين في ألمانيا وعلى وجه الخصوص، التونسي أنيس عمري، منفذ هجوم بالشاحنة في ديسمبر 2016، استهدف سوق عيد الميلاد في برلين وأسفر عن مقتل 12 شخصا.

ومن بين الخمسة المشتبه بهم أحد المقربين سابقا من أنيس عمري وإمام جامع، وفقا لصحيفة "تاغشبيغل" البرلينية.

وقامت الشرطة بتفتيش الشقق والسيارات الخاصة بهم.

وأشارت النيابة إلى أنه يشتبه بأن الجماعة "حصلت على مساعدة اقتصادية بطريقة احتيالية قدمتها بلدية برلين" بسبب انتشار الوباء.

وتتراوح المبالغ بين 50 ألف و60 ألف يورو، وفق ما نقلت الصحيفة عن مصادر مقربة من التحقيق.

وعمدت السلطات الألمانية إلى منح مساعدات مالية بسخاء وسرعة في ذروة الأزمة للشركات وللعاملين المستقلين، دون التقيد بضوابط صارمة.

وأعلنت منذ ذلك الحين عن العديد من حالات الاحتيال، ومن إحدى الطرق الأكثر استخداما من قبل المخادعين هي إنشاء مواقع إلكترونية رسمية مزيفة تسمح لمرشحي الحصول على المساعدة بتقديم الطلبات، ما سمح للمحتالين بجمع بيانات هؤلاء ثم تقديم ملف عن طريق استخدام هوياتهم نيابة عنهم.

وكانت ألمانيا قد أعلنت، في شهر مارس الماضي وفي سياق إجراءات التصدي للأزمة الاقتصادية الناتجة عن انتشار وباء كورونا، عن أكبر خطة مساعدة للشركات في تاريخها منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

> من بين المشتبه بهم أحد المقربين سابقا من أنيس عمري منفذ الهجوم على سوق عيد الميلاد وإمام جامع

وتتضمن الخطة تقديم قروض لا تقل قيمتها عن 550 مليار يورو. وقال وزير المالية أولاف شولتز "لا يوجد حد أقصى، تلك هي الرسالة الأكثر أهمية"، في إطار تفصيله لبرنامج المساعدات الذي يعد أكبر من البرنامج الذي وضع لمواجهة الأزمة المالية للعام 2008.

وتستفيد من القروض الحكومية الجديدة الشركات التي تواجه انخفاضا في النشاط أو مشكلات في السيولة ومن بينها شركات السفر والسياحة والمطاعم المتضررة أكثر من غيرها.